فيليب جلاد والقضاء المصرى

دكتور/ جمال كمال محمود

دكتوراه فى التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - جامعة القاهرة

فيليب جلاد والقضاء المصرى

د/ جمال كمال محمود

لم تفرض الدولة العثمانية أية قيودٍ على حركة السكان وممارسة كافة الأنشطة في الولايات التابعة لها، ولم تكن هناك قيود تمنع هذا الانتقال، مما أدى إلى وجود العديد من الطوائف في الولاية الواحدة. ونتج عن ذلك استقرار أعداد من الشوام في مصر، مارسوا كافة الأنشطة الاقتصادية بكل حرية، وتفاعلوا مع المجتمع المصري الذين عاشوا بين ظهرانيه. وقد رصدت وثائق المحاكم الشرعية ذلك بكل دقة، من هنا وجدنا العديد من الأسر الشامية التي استقرت في مصر، وقد استرعى ذلك انتباه الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر في تلك الفترة، ورصدوا وجودًا مهمًا للشوام[١].

وتنوع دور الشوام في المجتمع المصري خلال العصر العثماني، فكان منهم من تركز نشاطه فى العمل التجاري، حيث تركزت مجموعات من الشوام في المناطق التجارية المهمة في القاهرة مثل خان الحمزاوي الذي أصبح مركزًا لتجارة القاهرة خلال السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر[٢].

وكان حي الجمالية من المراكز المهمة والأساسية التي مارس فيها الشوام أنشطتهم التجارية. وقد احتل حي الجمالية المرتبة الأولى من حيث الأهمية خلال القرن الثامن عشر بعد تضاؤل دور خان الحمزاوي الذي أصبح مركزًا لتجارة البن والمنتجات الشامية الرئيسية، ولاسيما التبغ والصابون الذي كان يعد من أهم السلع آنذاك[٣]، كما كان لهم وجود مهم في الأحياء الأخرى كالموسكي وبصفة خاصة في حارة البنادقة والقلعة وباب النصر[٤].

بيد أن رواق الشوام بالأزهر كان من أهم المناطق التي استقر فيها الشوام الذين كانوا يدرسون بالأزهر الذي يعد أقدم جامعة لا تزال تؤدي دورها منذ إنشائه في القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي وحتى الآن - على وجه الأرض - بمعنى أنه سلخ من عمره أكثر من ألف عام، ولا يزال بصرحه الشامخ

وامتداداته الإقليمية يواصل مسيرته الحضارية. وقد قيل في هذا الصدد إن للمسلمين قبلتين: قبلة دينية، وأخرى علمية، أما القبلة الدينية فهي المسجد الحرام في مكة المكرمة، وأما القبلة العلمية فهي الأزهر الشريف في القاهرة[٥].

وقد وجد الكثير من العلماء الشوام في مصر الذين أتموا علومهم بالأزهر وتصدوا للتدريس والإفتاء فيه بعد أن أجيزوا من علمائه ونعتوا بأنهم أعيان الإفادة والتدريس بالجامع الأزهر، بل إن هناك علماء شوام جمعوا بين التدريس والإفتاء في الوقت نفسه مثل الشيخ حسن المقدسي الحنفي، فقد أشارت المصادر إلى أنه كان من أعيان أهل الإفادة والإفتاء بالجامع الأزهر[٦].

وفي عصر محمد علي، بدأت مرحلة جديدة من الدور الذي قام به الشوام في مصر، حيث اتسعت هجرتهم إلى مصر، خاصة بعد فتح الشام[٧]، ولكنهم لم يدخلوا في زمرة الصفوة الحاكمة مثلهم مثل الأقباط واليهود. غير أن عددهم أخذ في الزيادة ابتداءً من عصر إسماعيل، عندما دخل الأوروبيون في سلك الوظائف الحكومية، وأصبحت الحاجة ماسة إلى عناصر تعرف العربية إلى جانب اللغات الأجنبية وبخاصة الفرنسية للعمل بالترجمة.

وتعد الترجمة من أقدم المهن على وجه الأرض؛ لأنها تتعلق بحاجة الإنسان إلى التواصل. وهذه الحاجة في الواقع هي الأساس الذي ازدهرت عليه الحضارات وبنتيجتها تحقق التراكم المعرفي وما نتج عن تطبيقاته في الوقت الحاضر. وقد أتاحت الترجمة للمجتمعات المختلفة فرصة الاحتكاك مع العالم الخارجي. والترجمة قبل أن تكون شاهدًا على الحضارة هي سبب من أسبابها[٨].

من هنا ظهر في مصر من يجيدون بعض اللغات الأوروبية، وكان ذلك ضروريًا خاصة بعد أن أنشأ محمد علي مدرسة الطب سنة ١٨٢٧م، والتي كان كل أساتذتها من الفرنسيين والإيطاليين، كما كان المشرف عليها كلوت بك الذي وجد صعوبات جمة في توصيل المعلومات للطلاب، لأن الأساتذة يجهلون لغة الطلاب والعكس، ولذلك استعان محمد علي بالشوام الذين يعرفون اللغات الأوروبية، وفي

مقدمة هؤلاء كان الأب روفائيل[٩] الذي وضع قاموس إيطالي عربي كان من باكورة إنتاج المطبعة المصرية. وأوضح أن سبب وضعه هذا القاموس هو مساعدة الدارسين المترجمين على فَهْم اللغة الإيطالية، وإن انتقد البعض هذا القاموس ووصفه بركاكة الأسلوب[١٠].

وقد تولى أديب إسحاق الدمشقي إدارة مكتب الترجمة والتحرير سنة ١٨٨١م، ثم أصبح ناظرًا لقلم الإنشاء والترجمة بنظارة المعارف، وكان جرجس زيدان مترجمًا بقلم المخابرات ورافق الرحلة النيلية إلى السودان سنة ١٨٨٤م.

ومن الجدير بالذكر تعرض حركة الترجمة للفتور بعد وفاة محمد علي، وظلت راكدة حتى جاء عهد إسماعيل وإن لم تشهد الترجمة اهتمامًا كبيرًا كما كانت على عهد محمد علي، وظهرت مجموعة من المترجمين مثل: خليل نقاش، ونجيب حداد، وخليل مطران، وقد أنشأ الكثير من الشوام صحف ومجلات مثل سليم تقلا الذي أسس الأهرام سنة ١٨٧٦م، والتي أصبحت صرحًا ثقافيًا لا يزال يؤدي دوره في الحياة الثقافية بشكل عام.

وبدأت الأهرام في السنة الأولى من صدورها بنشر أخبار الحكومة وسياستها مع تناول بعض الشئون الداخلية التي تتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية لمصر، بيد أنها اهتمت اهتمامًا خاصًا بالحياة الدستورية والثقافية والتشريعية، وأفردت مساحات للنواحي التشريعية والقانونية المعمول بها في أوربا، وأتاحت الفرصة لجيل جديد من الكتاب الوطنيين الذين ساهموا بدورٍ مهمٍ في توجيه النظر للقضية المصرية، وهو ما ساهم في تهيئة البلاد للانتقال إلى مرحلة جديدة نتج عنها ظهور نخبة من المصريين في جميع النواحي الإدارية والثقافية والعسكرية، وهو ما وضع الصحيفة في مصاف أهم الصحف التي تصدر في المنطقة بأسرها، وكما نعلم لا تزال تحتل هذه المكانة حتى يومنا هذا.

كما أنشأ أديب إسحاق مجلة مصرية سنة ١٨٧٧م، ويعقوب صروف المقتطف ١٨٧٦م، وشاهين مكاريوس اللطائف ١٨٨٦م، وفارس نمر المقطم ١٨٨٩م، ومحمد

رشيد رضا المنار ١٨٩٨م، وغيرهم[١١].

لقد لعب الشوام بحق دورًا مهمًا في الحركة الثقافية المصرية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، يجعل منهم دعامة أساسية لحركة النهضة التي شهدها المجتمع المصري في ذلك العصر، وكان صاحبنا واحدًا من هؤلاء الشوام الذين كان لهم بصماتهم في تاريخ تلك الفترة.

نشأة فيليب جلاد وتدرجه الوظيفي:

يُعد فيليب جلاد (١٨٥٧-١٩١٤م) أحد أهم الشوام الذين لعبوا دورًا مهمًا في الحياة الثقافية في مصر آنذاك. ولِد فيليب يوسف جلاد في يافا بفلسطين، ولكنه تلقى تعليمه في مدرسة الآباء اليسوعيين في لبنان[١٢] ثم نزح إلى مصر في عهد إسماعيل، حيث جذبه المناخ الفكري والثقافي مثل الصالونات الأدبية والمنتديات الفكرية التي كانت سمة مميزة لذلك العصر، ولما كان جلاد واسع الاطلاع ومنفتحًا على الثقافة الغربية الفرنسية منها بخاصة، ودارسًا للقضاء الفرنسي والإنجليزي، فقد أهلَّه ذلك للعمل كمحامٍ بقلم قضايا الحكومة المصرية في مدينة الإسكندرية.

والجدير بالذكر أنه كان من الحكمة في تلك الفترة الاشتغال بالمحاماة بل وفي سلك القضاء نفسه؛ إذ امتلك الشخص المقومات اللازمة لذلك حتى ولو لم يحصل على درجة علمية، وفي حالة جلاد كان الوضع مختلفًا، فالرجل كان ذا خبرة وثقافة واسعة؛ مما أهله للعمل كمحرر للمجلة الرسمية للمحاكم الأهلية، ثم صار أمينًا لإدارة المجموعة الرسمية في نظارة الحقانية، ثم انتقل إلى القاهرة في عام ١٨٩٩م ليعمل في نفس النظارة، وترقى في المناصب، حيث تولى العديد من المهام الفنية في مقدمتها وضع تقرير للارتقاء بأحوال المحاكم المصرية مع الاستفادة بالتجربة الفرنسية في النواحي التشريعية والإدارية، حتى وصل إلى «رئيس قلم بالإدارة القضائية بالحقانية، وهي الوظيفة التي أُحيل إلى المعاش وهو يشغلها، وكان ذلك في أول يناير ١٩٠٩م[١٣].

لقد التحق فيليب جلاَّد بخدمة الحكومة المصرية في ٣ نوفمبر ١٨٧٨م، وعمل في وظيفة محام بقلم قضايا الدولة - كما ذكرنا - وتدرج في المناصب حتى أُحيل إلى المعاش سنة ١٩٠٩م، أي أن مدة خدمته بالحكومة المصرية ناهزت الثلاثين عامًا، ولم يشر ملف خدمته إلى انقطاعه عن العمل(١٤).

أسرة فيليب جلاد:

انتقل جلاد إلى القاهرة في عام ١٨٩٩م، بعد أن ترك عمله في مدينة الإسكندرية واستقر بحلوان المدينة بالجهة الشرقية(١٥)، وكان قد أنجب أولاده جميعًا في الإسكندرية باستثناء الابن الأصغر الذي ولِد في نفس العام الذي انتقل فيه إلى القاهرة. وكان فيليب جلاد متزوجًا من السيدة M. Marie، وأنجب منها أولاده الخمسة، وهم بالترتيب حسب السن عند وفاته في ١٥ سبتمبر ١٩١٤م كالتالي:

١ - يوسف Joseph، والمولود في ٩ ماس ١٨٩٢م، وكان عمره لدى وفاة والده اثنين وعشرين عامًا ونحو نصف العام.

٢ - موريس Moris، والمولود في ٢٩ أكتوبر ١٨٩٣م، وكان سنه لدى وفاة والده واحدًا وعشرين عامًا وعدة أيام.

٣ - رينيه Renee، والمولودة في ٢٧ يوليو ١٨٩٧، وهي الابنة الوحيدة لجلاد، وكان عمرها لدى وفاة والدها سبعة عشر عامًا ونحو شهرين.

٤ - ريشار Richard، والمولود في ٣١ يناير ١٨٩٩م، وكان عمره لدى وفاة والده نحو خمسة عشر عامًا. وقد توفي ريشار في ٢٤ يوليه ١٩١٥م، وورثه والدته وإخوته(١٦).

٥ - إدجار Edgar، والمولود في ٢١ أكتوبر ١٩٠٠م، وكان عمره لدى وفاة والده أربعة عشر عامًا إلا عدة أيام وهو الأصغر(١٧).

وقد اتضح من ملف خدمة فيليب جلاد أن المستحق للمعاش أرملته السيدة

ماري، وكان نصيبها من المعاش أربعة جنيهات شهريًا، يليها الابن ريشار جنيهًا واحدًا وأربعة وثلاثين مليمًا، يليه الابن إدجار جنيهًا واحدًا وثلاثمائة وثلاثين مليمًا، وأخيرًا الابنة رينيه جنيهًا وثلاثمائة وثلاثين مليمًا، ولم يستحق كلٌّ من يوسف وموريس حصة في معاش والدهما لبلوغهما سن الرشد؛ لأن المستحق للمعاش الأرملة في حالة عدم زواجها والأولاد القُصّر، وكل من يصل إلى سن الرشد يسقط حقه في المعاش[١٨].

وقد أقرت الحكومة المصرية حقهم في المعاش اعتبارًا من اليوم التالي لوفاة مورثهم «قد تقرر إعطاء معاش شهري قدره ثمانية جنيهات إلى ورثة المرحوم فيليب بك جلاد» وقد ذيل القرار بختم ناظر المالية[١٩].

ومن الجدير بالذكر أن مرتب فيليب جلاد قبل إحالته إلى المعاش مباشرة كان اثنين وثلاثين جنيهًا، وعندما أحيل إلى المعاش أصبح ستة عشر جنيهًا، وبعد وفاته أصبح ثمانية جنيهات فقط.

منهج فيليب جلاد في كتابة قاموس الإدارة والقضاء:

لقد أتاحت الوظائف المهمة التي تولاها جلاَّد منذ، التحاقه بالخدمة في الحكومة المصرية إلى إحالته للمعاش، له التعرف عن قرب على الكثير من مصادر قاموسه التي استقى منها مادته العلمية ليس هذا فحسب بل أتاحت له التعرف على شخصياتٍ مرموقة ساعدته في نشر كتابه في نسخته الفرنسية مثل: حسين فخري باشا ناظر الحقانية، ثم علي باشا مبارك ناظر ديوان المعارف الذي قرر القاموس على طلبة مدرسة الحقوق المصرية، نهاية ببطرس باشا غالي الذي كلل الجهود السابقة بطباعة القاموس في نسخته العربية[٢٠].

ومن الجدير بالذكر أن «قاموس الإدارة والقضاء» كان أحد أهم الأعمال الموسوعية التي صدرت في نهايات القرن التاسع عشر مثل: «الخطط التوفيقية» لعلي باشا مبارك، و«تقويم النيل» لأمين سامي، وبعض هذه الأعمال طبعت بالمطابع الأميرية المصرية التي اضطلعت بدورٍ مهمٍ في العمل الثقافي والتنويري

ليس في مصر فحسب، بل في المنطقة بأسرها.

على الرغم من أن جلاد كان مسيحيًا لاتينيًا أي ينتمي لطائفة الفرنسيسكان، ويتضح ذلك من إشهاد الأب «أنجلو ماجيو» رئيس طائفة اللاتين بحلوان[٢١] إلا أن الرجل لم يتعرض في كتاباته لجوهر القضايا الدينية مسيحية أو إسلامية، وكتب لنا قاموسًا يعد علامة بارزة في الإدارة والقضاء بحق، وكان جلاد قد بدأ في كتابة قاموسه قبل أن ينتقل إلى القاهرة بنحو خمس سنوات، حيث بدأ العمل فيه سنة ١٨٨٤م، وهو لا يزال يقيم بالإسكندرية، وبدأه بالشرائع والقوانين معللاً ذلك بقوله: «أجمع العقلاء على أن العلم بالشرائع والقوانين يأتي بفوائد جمة أهمها اتساع نطاق العقل لدى الجدال مع القدرة على إقامة البراهين والتأمل في الأمور والتبصر فيما يأتي به من العواقب، ومعرفة ما للإنسان أو عليه من الواجب، فيجد في السعي للحصول على حقوقه ولا يتقاعد عن القيام بأداء ما عليه إن كان لعدوه أو صديقه، فهي الأساس المتين الذي عليه قوام العمران، والمحور الذي تدور عليه مصالح الإنسان في كل عصر وأوان، بل لولاها ما عرف الشخص ربه وواجباته ولا اتصل إلى معرفة ذويه وذاته، وهذه قضية مسلمة لا تقبل الجدال ولا يعتريها تناقض بحال من الأحوال»[٢٢].

ويضيف جلاَّد قائلاً: حينئذٍ صار من الواجب على كل عاقل المبادرة لاكتسابها وبذل الطاقة في الحصول على أسبابها، لكننا نرى معظم الناس مع شدة رغبتهم بها يصدهم عن تعاطيها موانع إما عدم معرفتهم بالكتب الواجب اقتناؤها أو تنوعها وكثرتها، الداعي ذلك إلى تكبد مصاريف زائدة ربما لا يطيقها البعض منهم، وإذا تيسر لبعض الموسرين بذل النقود فيها، فقد لا يهتدي إلى المقصود منها إلا بصرف مدة مديدة وتحمل صعوبات شديدة لاتساع فيافيها وتشتت الأحكام فيها[٢٣].

وهكذا يؤكد جلاد على أهمية العلم بالشرائع والقوانين؛ لما لها من فوائد جمة وإن كان تحصيلها يحتاج إلى بذل الكثير من الجهد والمال والهمة، وهو يؤكد على

محمدة أكدها قيامه بهذا العمل، وهو ما يمكن أن نسميه «قبول الآخر» أيًا كان جنسه أو دينه أو ثقافته.

وقد اعتمد جلاد على أنواع متعددة من الوثائق كمادة علمية كتب من خلالها سفره الكبير مثل المحاكم الشرعية والأهلية والمجالس الحسبية، وقوانين البطريركيات، والفرمانات السلطانية، واللوائح الخصوصية لبعض الدواوين مثل بيت المال والأوقاف والمعاهدات بين الدول الإسلامية والأجنبية، التي تنظم العلاقات بين الأجانب وما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات في ظل ما كان يعرف بالامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية آنذاك، بالإضافة إلى الأحكام القضائية السياسية، وهي قوانين المجالس الملغاة من مدنية وتجارية، وقلم دعاوى الضبطيات، ومجالس المراكز، ومشيخة البلاد والقانون الأهلي وما طرأ عليه من تعديلٍ أو تبديلٍ، ثم الأوامر الخديوية، وقرارات مجلس النظار، وقرارات كل نظارة على حدة[٢٤].

ويضيف جلاد: «ولما كنت أتخذ المحاماة صناعتي وفنون الشرائع بضاعتي كنت أصرف في استخراج الأحكام جل عنايتي فأحيانًا أصادف الغرض ... وتارة أخبط خبط عشواء وأرجع صفر اليدين والقلب لكثرة الكتب وانتشار الأحكام وتشتت الدلائل واستفاضة القوانين واللوائح والأوامر وتشعب المسائل، وطالما كنت ألتمس كتابًا حاويًا لجميع المقاصد وجامعًا شمل ما تشتت من الكتب من الشوارد فأعياني الطلب ولم أظفر بالأرب فشعرت بشدة احتياجي على الخصوص واحتياج أهل البلاد على العموم إلى كتاب بهذه الصفة يكون قد أفرغ في قالب التهذيب والتقريب مع سهولة المآخذ وحسن الترتيب خاليًا من الاختصار المخل والتطوير الممل محيطًا بكل ما يحتاج إليه من الأحكام والقوانين، وغير ذلك مما تمس إليه حاجة الطالبين من اللوائح والمنشورات والفرمانات والمعاهدات فشمرت عن ساعد الجد مستعينًا بالله على ضعفي وتشتيت بالي ومتوكلاً عليه في جميع أحوالي وباشرت بهذا العمل منذ سنة ١٨٨٤ وشرعت في جمع مواد لجميع ما

ذكر وابتدأت بالأحكام الشرعية (دون أن أتعرض للأمور الدينية من مسيحية أو إسلامية)[٢٥].

ومن الملاحظ اتخاذ جلاد خطًا حياديًا في قاموسه بمعنى أنه لم يتعصب للأمور الدينية كمسيحى، وإنما كان هدفه علمي في الأساس وهو إفادة البلاد والعباد من هذا العمل العلمي الضخم من حيث الكم والكيف.

ويذكر أنه قد حصل على القوانين واللوائح النادرة مثل: قانون الحدود نامة، وقانون المنتخبات وغيرها. وذلك بدقة حيث يقول: «ولم أدع من ذلك فائدة رويتها أو رأيتها إلا حويتها ولم أغادر صغيرة أو كبيرة إلا أحصيتها ولما جمعت شواردها وقيدت أو أبدها ووعيها في أوراق منشورة وصحف منشورة، رأيت أن أجعلها في طريقة سهلة لعموم النفع ونفع العموم وألبسها حلة ترتيب تكون بها قريبة المآخذ لكل من يروم». ولم يدع شيئًا مفيدًا إلا وصاغه بأسلوب سهل بسيط مرتب ترتيبًا أبجديًا ليسهل على طلبة العلم الاستفادة منه معتمدًا على الحرف الأول من الكلمة، حتى ولو كان زائدًا، وذلك مراعاة لمن لا يعرف دقائق اللغة[٢٦].

ويستطرد جلاد في توضيح أهمية عمله والغرض منه، حيث اعترض البعض على شمول القاموس على قوانين انتهى العمل بها، فعلل ذلك بسببين:

الأول: أن المحاكم تعتبر في أحكامها القانون أو الأمر الذي كان معمولاً به في وقت منشأ الدعوى أو تولد الحق لا القانون أو اللوائح التي تكون سُنت بعده.

الثاني: أنه يهم كل مُشرِّع أن يعرف المنبع الأصلي لكل قانون حالي، وجميع التعديلات أو التبديلات التي أوصلت إلى القانون الحالي.

ويلتمس جلاد العذر من القارئ الذي يطلع على قاموسه أن «يغض النظر عما فرط مني من الهفوات ويعفو عما طفى به القلم من الزلات، فإن الإنسان محل النسيان وأنا أول ناسٍ أولُ الناس وإن ساءني الحظ وجدت من لا يقبل معذرة أقول إن هذا الكتاب أولٍ ما ظهر في نوعه وبذلك كفاية»[٢٧].

ويضيف قائلاً: «وهو نتيجة كتب كثيرة طالما سهرت الليالي في جمعها وأتعبت الخاطر في حصرها مع ما تشتت من لوائح حديثة أو قديمة وتفرق من معاهدات أو فرمانات تستغرق في جمعها وترجمتها مدة مديدة وسنين عديدة وتستدعي إلى تحمل أتعاب كما لا يخفى على أولي الألباب، ومع هذا لا يخلو الحال من بعض الأمور غفلتها ومسائل تركتها لم أكن اطلعت عليها أو لم تصل يد البحث إليها، وإني عازم مع امتداد الأجل وتوفيق الله تعالى أن لا ألو جهدًا في التفتيش والتنقير ولا أتقاعس عن السعي في الحصول على كل ما يلزم الطالب من الفوائد وكل ما عثرت عليه ووصلت إليه أقيده وأحرص عليه لأجعله ذيلاً لهذا الكتاب؛ لتتم به الغاية وتعم الفائدة وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب»[٢٨].

وقد انتهى جلاد من إعداد قاموسه الذي قسمه إلى ستة أجزاء، ثم أضاف إليه جزءًا سابعًا وهو التعليقات، ويبدو أن بطرس غالي باشا كان له دور في إصدار الطبعة العربية الأولى في ستة أجزاء ١٨٩٠/ ١٨٩٤، وهو ما أشار إليه جلاَّد من الدعم المادي الذي ناله من ناظر المعارف. أما الجزء السابع – وهو التعليقات – فقد طبع سنة ١٩٠٨م. وكان القاموس قد نشر في البداية باللغة الفرنسية بعنوان: Répertoire de la Législation et de l’administration égyptienne” ونشر بدعمٍ من ناظر الحقانية آنذاك حسين فخري باشا، ثم ترجمه جلاد بنفسه إلى اللغة العربية وسماه «قاموس الإدارة والقضا» وهذه المرة بدعمٍ من بطرس غالي باشا وكيل نظارة الحقانية[٢٩].

وقد قُرر القاموس باللغة الفرنسية على طلبة مدرسة الحقوق المصرية بأمر من علي مبارك باشا ناظر ديوان المعارف، وعندما ترجم إلى اللغة العربية أمر بطبع خمس وعشرين نسخة لنفس الغرض.

وانتهى جلاد من طباعة قاموسه في ٢٥ أغسطس ١٨٩٠، وهو يشغل وظيفة مندوب قلم قضايا الحكومة المصرية بالإسكندرية، وأهداه إلى بطرس باشا وكيل نظارة الحقانية.

وتتكون مفردات القاموس من الآتي:

-القانون المصري الأهلي.

- مجلة الأحكام الشرعية.

- قانون الأحوال الشخصية.

- المعاهدات بين الدولة العلية ومصر والممالك الأوربية من سنة ٥٦٠ إلى سنة ١٣٠٦هـ.

- القوانين الأساسية لمصر.

- جملة قوانين أساسية للدولة العلية.

- فرمانات تقليد المرحوم محمد علي باشا ولاية مصر مع الفرمانات الصادرة فيما بعد لخلفائه الكرام.

- اللوائح الناسخة والمبدلة والزايدة والمتصرفة في بعض مواد قانوني المجلسين الأهلي والمختلط.

- اللوائح والقوانين الصادرة في شأن تسوية حال موظفي الحكومة الرسمية السنوية.

- كافة اللوائح والقوانين والقرارات والمنشورات الصادرة من سنة ١٨٧٦ إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٨٩م[٣٠].

وقد اتبع جلاد في قاموسه الترتيب الهجائى، فبدأ بحرف الألف وكل ما يتعلق به ثم حرف الباء وهكذا، وقد استغرق الحرفين الأولين: الألف والباء المجلد الأول من القاموس بكامله، وفي بداية كل حرف يبدأ بديباجة يوضح فيها طريقة البحث عن الكلمة وكل ما يتعلق بها مثل «إبطال بيع مال القاصر - «أي راجع تصرفات» - وهكذا[٣١].

ومهما يكن من أمر فتأليف هذا القاموس وطباعته الذي ألفه مسيحي

فرنسيسكاني ليؤكد روح التسامح الذي نعم بها المجتمع المصري، حيث فتحت مصر ذراعيها للآخر وأتاحت له فرصة العيش والعمل بل وارتقاء أعلى المناصب، فلم يكن الآخر المختلف في الدين مرفوضًا بأي شكلٍ من أشكال الرفض، وهو ما يمكن أن نسميه «ثقافة الاختلاف وقبول الآخر».

وعلى أية حال، فقاموس الإدارة والقضاء يعد عملاً فذًا ومتفردًا ويعتبر من أهم إصدارات القرن التاسع عشر بشكل عام، حيث يعد سجلاً للقضاء المصري الشرعي والقنصلي والمختلط، وقد سد فراغًا في تاريخ الإدارة والقضاء في مصر الحديثة؛ لدرجة أنه يمكن القول بأنه يصعب على من يتصدى لدراسة تاريخ القضاء المصري بشكلٍ خاص وتاريخ مصر الحديث بشكلٍ عام ألا يعتمد على هذا العمل الموسوعي الفريد في بابه، والذي حوى الكثير والكثير من المعلومات التي تعد حجر الأساس لدراسة أي موضوع يمس من قريبٍ أو بعيدٍ الحياة المصرية عبر فترة ناهزت السبعة قرون من الزمان، وإن ركزت بشكل أكبر على القرن التاسع عشر، وبخاصة الفترة التي عاصرها جلاد ورآها بأُمِّ عينيه.

تحية لجلاد على سِفْره العظيم، وتحية لهذا الشعب «المصري» الذي قبل الآخر، وتحية لهذا الوطن الذي احتضن ولا يزال يحتضن الآخر، بصرف النظر عن الأصل أو اللغة أو الدين.

ملحق رقم (١)

أسرة فيليب

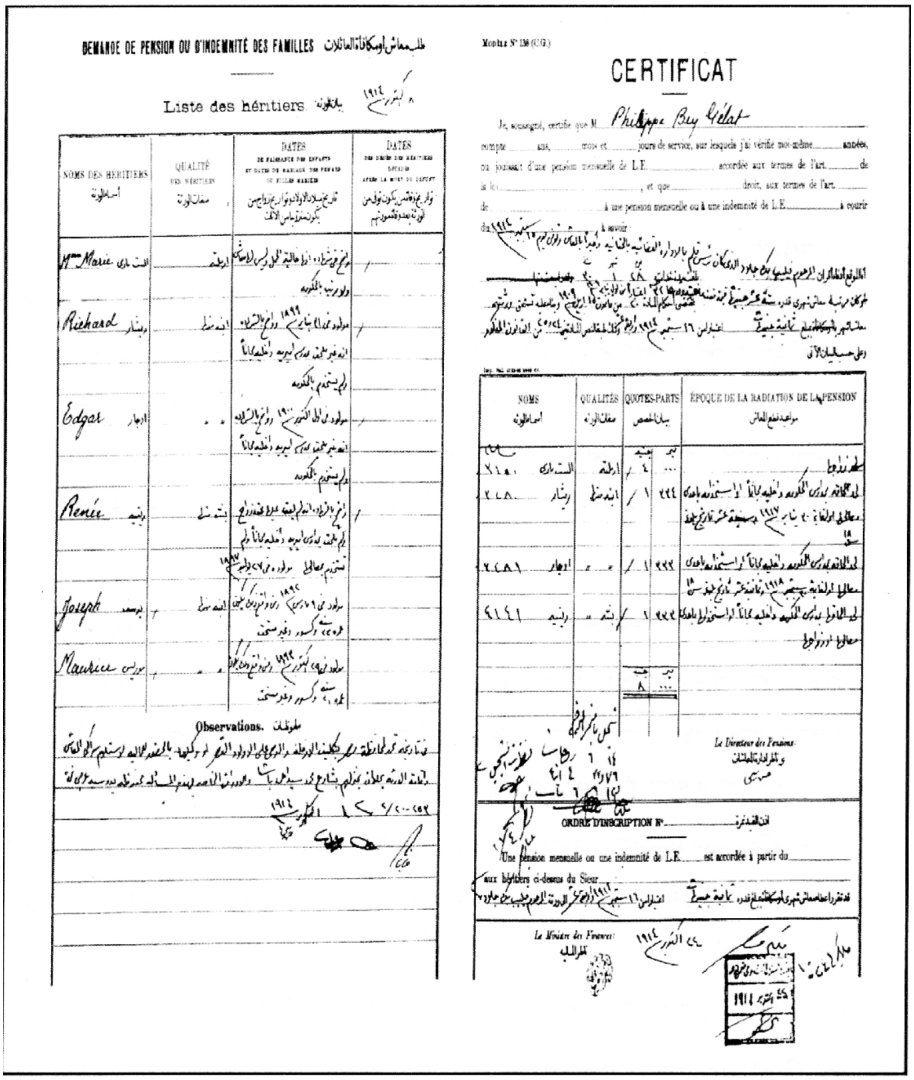

DEMANDE DE PENSION OU D'INDEMNITÉ DES FAMILLES

Liste des héritiers

NOMS DES HÉRITIERS	QUALITÉ	DATES	DATES
Marie			
Richard			
Edgar			
Renée			
Joseph			
Maurice			

Observations.

CERTIFICAT

Je, soussigné, certifie que M. Philippe Bey Gélat

NOMS	QUALITÉS	QUOTES-PARTS	ÉPOQUE DE LA RADIATION DE LA PENSION

ORDRE D'INSCRIPTION N°

Une pension mensuelle ou une indemnité de L.E. est accordée à partir du

aux héritiers ci-dessus du Sieur

المصدر: دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ملفات الموظفين، ملف خدمة فيليب جلاد، دولاب ٥٥، نمرة ١، محفظة ١١٢١، دوسيه ٢٥٨٨١

ملحق رقم (٢)

المستحقون لمعاش فيليب جلاد

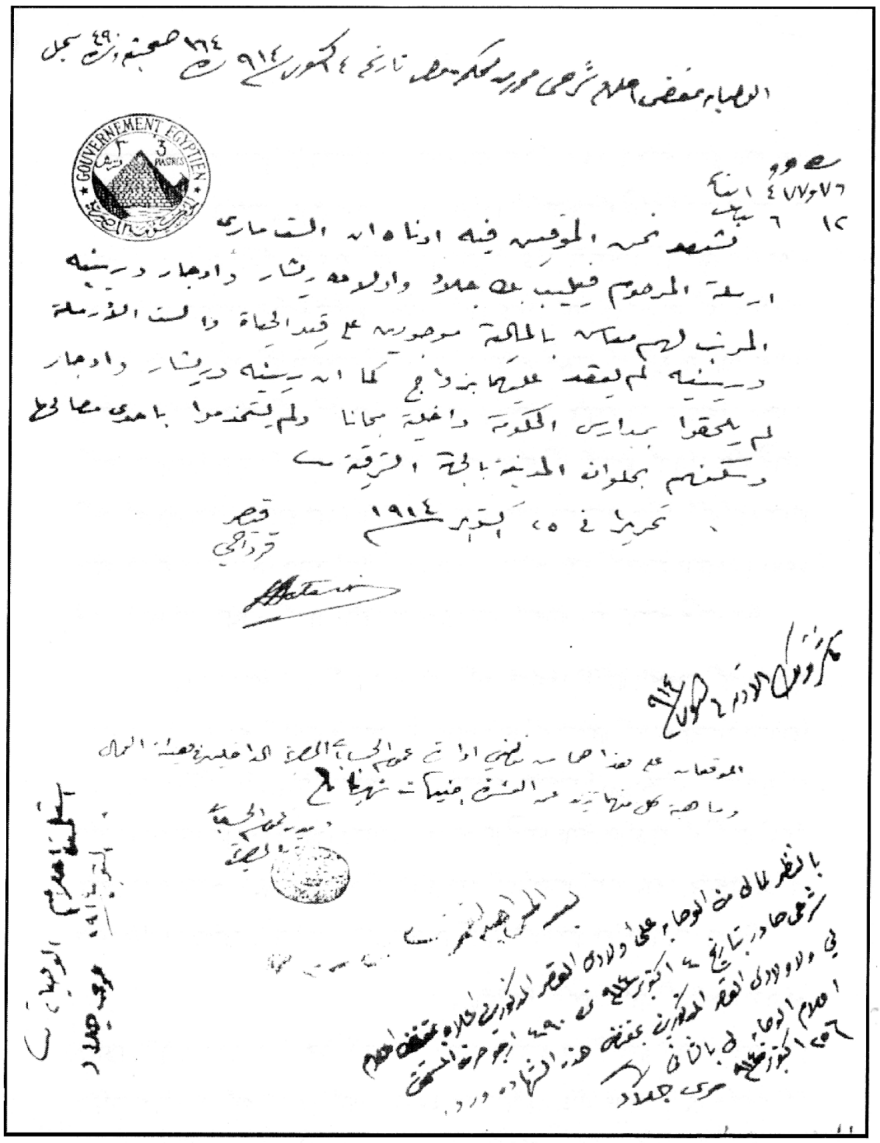

المصدر: دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ملفات الموظفين، ملف خدمة فيليب جلاد، دولاب ٥٥، نمرة ١، محفظة ١١٢١، دوسيه ٢٥٨٨١

ملحق رقم (٣)

علاقة أسرة جلاّد بطائفة اللاتين بحلوان

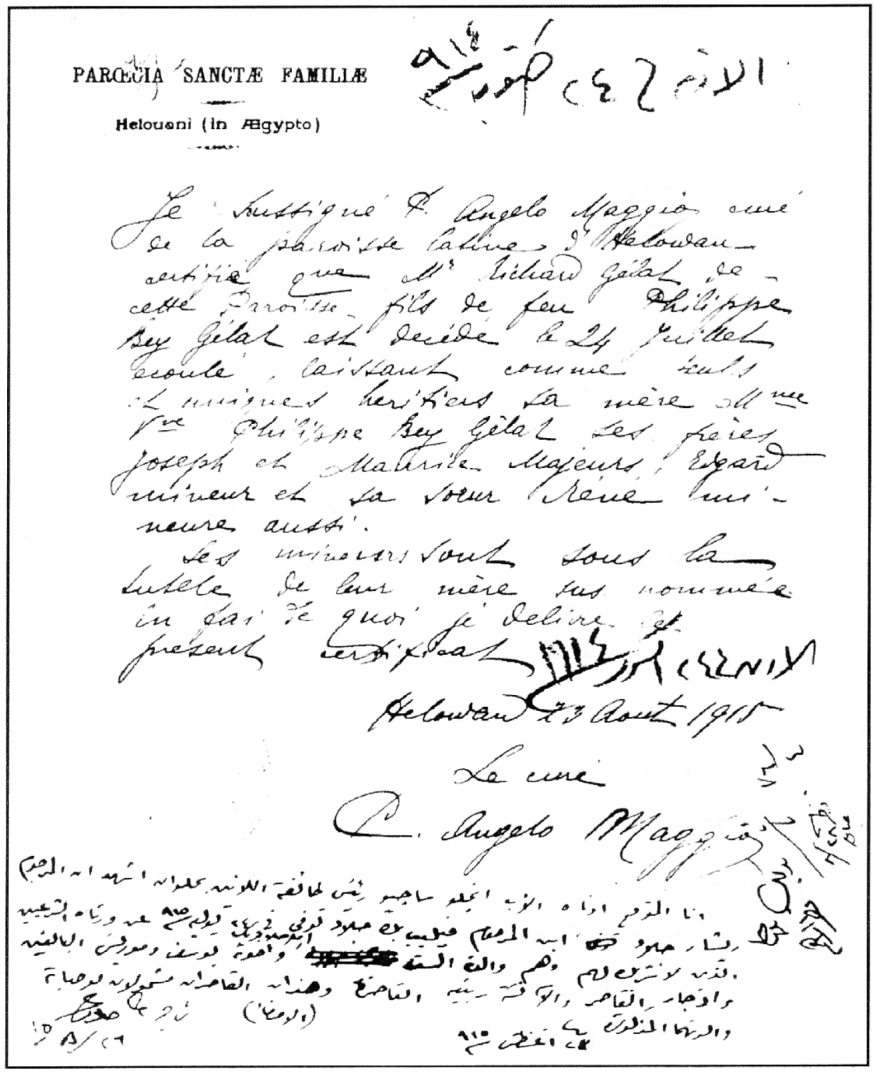

PAROECIA SANCTÆ FAMILIÆ

Helouani (in Ægypto)

Je soussigné R. Angelo Maggio curé de la paroisse latine d'Helouan certifie que Mr Hilaire Gélat de cette Paroisse fils de feu Philippe Bey Gélat est décédé le 24 Juillet écoulé, laissant comme seuls et uniques héritiers sa mère Mme Vve Philippe Bey Gélat ses frères Joseph et Maurice majeurs, Edgard mineur et sa sœur Rose mineure aussi.

Ses mineurs sont sous la tutèle de leur mère susnommée en foi de quoi je délivre le présent certificat

Helouan 23 Août 1915

Le curé

R. Angelo Maggio

المصدر: دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ملفات الموظفين، ملف خدمة فيليب جلاد، دولاب ٥٥، نمرة ١، محفظة ١١٢١، دوسيه ٢٥٨٨١

ملحق رقم (٤)

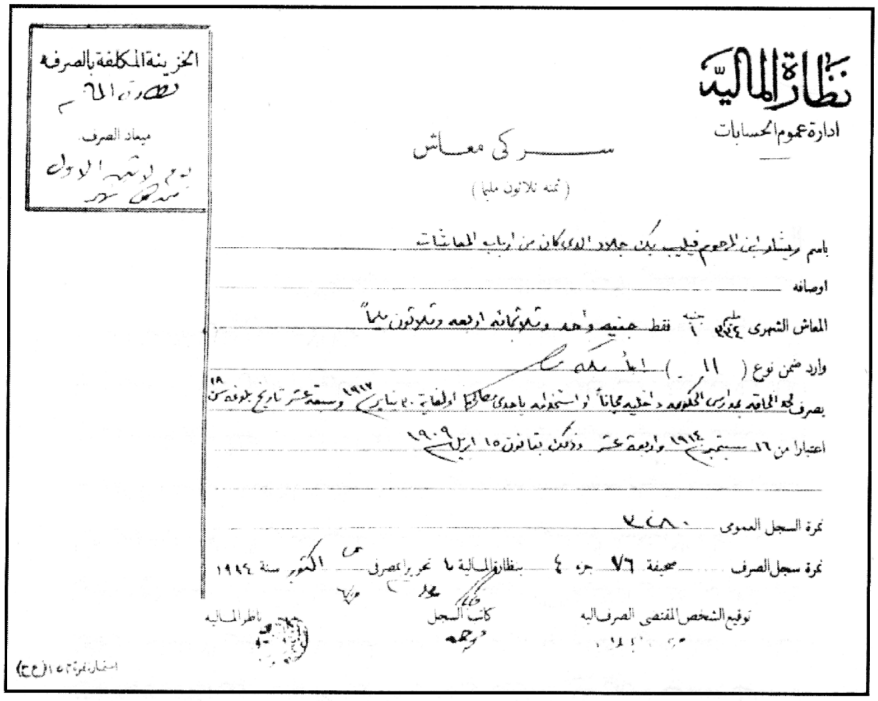

نظارة المالية
ادارة عموم الحسابات

سركى معاش
(ثمنه ثلاثون مليما)

الخزينة المكلفة بالصرف
ميعاد الصرف

باسم رشدى افندى الجوهرى فيليب بك جلاد الذى كان من ارباب المعاشات
اوصافه
المعاش الشهرى ٤ جنيه فقط جنيه واحد وثمانية اربعه وتكونون مبلغ
وارد ضمن نوع (١١)
يصرف له المعاش بمدارس الحكومه داخليه مجاناً واستحقه باعدى عشر اولغايه ٣٠ يناير ١٩١٢ وسبعة عشر تاريخ جلوسه سنه ١٨
اعتبارا من ١٦ سبتمبر ١٩١٤ واربعة عشر وتكون بتاريخ ١٥ ابريل ١٩٠٩

نمرة السجل العمومى ٢٤٨٠
نمرة سجل الصرف صحيفة ٧٦ جزء ٤ بنظارة المالية ١ تحريرا بمصرف القاهره سنة ١٩٢٤

توقيع الشخص المفتضى الصرف اليه
كاتب السجل
جهة باطر المالية

(٤٠٠) استمارة نمرة ٢٤ ا

المصدر: دار المحفوظات العمومية بالقلعة، ملفات الموظفين، ملف خدمة فيليب جلاد، دولاب ٥٥، نمرة ١، محفظة ١١٢١، دوسيه ٢٥٨٨١

الهوامش

(1) Jhistele, J., Voyage en Egypte, 1683, IFAO, le Caire, 1976, T. I, p. 20.

(٢) أندريه ريمون: الحرفيون والتجار في القاهرة في القرن الثامن عشر، ترجمة ناصر إبراهيم وباتسي جمال الدين، مراجعة رؤوف عباس، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٥، ج٢، ص٧٠٦.

(٣) جمال كمال محمود: مصر والقدس في العصر العثماني، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ٢٠١٦.

(٤) محكمة الباب العالي: س١٧٢، ص١٢٦، م٣٢٧، غرة رجب ١٠٩٨هـ١٣/ مايو ١٦٩٧م؛ الصالحية النجمية: س٥٣٠، ص٣٧٦، م٦٦٢، ١٦ محرم ١١٩٤هـ٢٣/ فبراير ١٧٨٠م. وللمعلومات المفصلة عن حارة البنادقة. انظر: جمال كمال محمود: حارة البنادقة بالقاهرة في العصر العثماني، بحث ضمن أبحاث كتاب رؤى في التاريخ الحديث والمعاصر، المهداة للدكتورة لطيفة سالم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٢.

(٥) عبد العزيز الشناوي: الأزهر جامعًا وجامعة، ج١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٨٣، ص٢٦٠، ٢٦١.

(٦) نفسه: ص٢٦١.

(٧) عبد الله عزباوي: المؤرخون العلماء في مصر في القرن الثامن عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ألقاهرة ١٩٩٧، ص٨٠.

(٨) أمين سامي تقويم النيل، الجزء الثاني، ط٢، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٣٩٢.

(٩) هراج ساهكيان: حديث عن الترجمة، مجلة أريف، الملحق الشهري العربي لجريدة أريف الأرمنية، فبراير ٢٠٠٣، ص١.

(١٠) أحمد طاهر حسين: دور الشوام المهاجرين إلى مصر في النهضة الأدبية الحديثة، دمشق ١٩٨٣، ص٣٨.

(١١) نفسه: ص٤٧.

(١٢) نفسه، ص١٤٨.

(١٣) خير الدين الزركلي: الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج٥، بيروت (د.ت)، ص١٦٩.

(١٤) دار المحفوظات العمومية: ملفات الموظفين، ملف فيليب جلاد، دولاب ٥٥، نمرة ١، محفظة ١١٢١، دوسيه ٢٥٨٨١.

(١٥) دار المحفوظات العمومية، ملف خدمة فيليب جلاد، بتاريخ ١٠ أكتوبر ١٩١٤.

(١٦) نفس المصدر، بتاريخ ٢٥ أكتوبر ١٩١٤، انظر: ملحق (٢).
(١٧) نفس المصدر، بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩١٤؛ نفسه، بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩١٥م، انظر: ملحق (١).
(١٨) نفس المصدر، بتاريخ ٢٤ أكتوبر ١٩١٤، انظر: ملحق (١، ٤)
(١٩) انظر: ملحق (٤).
(٢٠) فيليب جلاد: قاموس الإدارة والقضا، ط٣، المجلد الأول، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠٠٣، ص٨، ٩.
(٢١) انظر: ملحق (١، ٤).
(٢٢) ملحق خدمة فيليب جلاد، المصدر السابق، انظر: ملحق (٣).
(٢٣) فيليب جلاد: المرجع السابق، ص٥.
(٢٤) نفسه: ص٥، ٦.
(٢٥) نفسه: ص٦.
(٢٦) نفسه: ص٦.
(٢٧) نفسه: ص٦، ٧.
(٢٨) نفسه: ص٧، ٨.
(٢٩) نفسه: ص٧.
(٣٠) نفسه: ص١٠.
(٣١) نفسه: ص١١.